الفصل الخامس
في الوجود[1]
وبيان انقسامه إلى الجَوْهَرِ وَالعَرَضِ

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في أن قول الموجود على ما تحته بالتشكيك

قال الشيخ: «الموجود يقال بمعنى التشكيك على الذي وجوده لا في موضوع، وعلى الذي وجوده في موضوع».

التفسير: اللفظ المشكك هو اللفظ الدال على معنى واحد مشترك فيه بين جزئيات كثيرة، بشرط أن يكون حصول ذلك المعنى في بعض تلك الجزئيات، أولى من حصوله في البعض. فإذا قلنا: ان لفظ الموجود كذلك، وجب علينا بيان أمرين:

أحدهما: أن المفهوم من كون الشيء موجودًا، مفهوم واحد في جميع الموجودات.

والثاني: أن ذلك المفهوم بالجوهر، أولى منه بالعرض.

---

(١) إنّ الموجود والوجود يختلفان، فيكون الموجود هو بالجملة وذات الماهيّة. والوجود هو ماهيّة ذلك الشّيء، الملخّصة، أو جزء جزء من أجزاء الجملة، إمّا جنسه وإمّا فصله. (الحروف/ ١١٧) هو التّحقّق. (مطالع الأنظار/ ٧) طبيعة نوعيّة مشتركة بين الوجودات. هو أمر عارض لأفراده المتخالفة الحقائق. (شرح المواقف/ ١٠٠) هو بنفسه موجود في الخارج ويكون متقدّما ومتأخّرا، وعلّة ومعلولا. (الحكمة المتعالية ٦/ ٢) هو مبدأ أثر، وأثره أيضا نحو أنقص منه. (نفس المصدر ٦/ ٣) حقيقة عينيّة واحدة بسيطة لا اختلاف بين أفرادها لذاتها إلا بالكمال والنّقص والشدّة والضّعف أو بامور زائدة. (نفس المصدر ٨/ ١٤) حقيقة الوجود عين الهويّة الشّخصيّة، لا يمكن تصوّرها ولا يمكن العلم بها إلا بنحو الشّهود الحضوري. (نفس المصدر ٨/ ٨٥) هو المجرّد الحاصل للجوهر الدّرّاك. (نفس المصدر ٢/ ٢٩٠) عبارة عن نفس تحقّق الشّيء، وصيرورته في شيء منهما (الأعيان والأذهان) . (المبدأ والمعاد لصدر الدّين/ ٢٦) حقيقته أمر بسيط منبسط على الممكنات زائد في التّصوّر على الماهيّات. (نفس المصدر/ ١٠) هو تحقّق الماهيّة وثبوتها، وما به يتحقّق. (شرح رسالة المشاعر/ ١١٥) هو ما لا يشوبه شيء غير صرف الوجود من حدّ أو نهاية، أو نقص، أو عموم أو خصوص. (نفس المصدر/ ٢٠٤) هو الثّابت العين الّذي يمكن أن يخبر عنه. (شرح المنظومة ٢/ ٨) هو الحقيقة البسيطة النّوريّة الّتي حيثيّة ذاتها حيثيّة الإباء عن العدم. (نفس المصدر/ ٩).

أما المطلوب الأول فاعلم أن من الناس من قال: لفظ الموجود واقع على الواجب وعلى الممكن وعلى الجوهر وعلى كل واحد من الأعراض بالاشتراك اللفظي فقط، وليس هناك مفهوم مشترك.

واتفق الحكماء على أن لفظ الموجود يفيد معنى واحدًا في جميع أقسام الموجودات. ويدل عليه وجوه:

الحجة الأولى: أن بديهة العقل حاكمة بأن مقابل السلب شيء واحد. وهو الإيجاب. ولو لم يكن الإيجاب مفهومًا واحدًا، لما كان الأمر كذلك.

الحجة الثانية: أن الموجود مورد التقسيم إلى الواجب والممكن، وكل ما كان مورد التقسيم إلى قسمين، فإنه مشترك بينهما. فالموجود أمر مشترك بين الواجب والممكن.

الحجة الثالثة: المفهوم من الموجود: أمر باق مع تغير الاعتقاد في كونه واجبًا أو ممكنًا. وكل ما كان باقيًا مع قسمين فهو مشترك بينهما. فالموجود مشترك بين الواجب والممكن.

الحجة الرابعة: الحكم على الموجود بأنه شيء مشترك، يعم جميع الموجودات. ولو لم يكن الموجود مفهومًا واحدًا، لم يكن الحكم عليه متناولا لكل الموجودات.

الحجة الخامسة: كما أن بديهة العقل حاكمة بأن المعقول من الجوهرية والعرضية والجسمية والسواد والبياضة مفهوم واحد، فكذلك هي حاكمة بأن المعقول من الموجودية مفهوم واحد. وأن تكذيب البديهة في هذا الحكم، فليجز تكذيبها في الحكم الأول.

الحجة السادسة: لو أن إنسانًا أنشأ قصيدة وجعل لفظها لفظًا مشتركًا في قافية لأبيات كثيرة، لحكم كل إنسان سليم العقل بأن هذه القافية مكررة. وذلك يدل على أن الفطرة السليمة شاهدة بأن المفهوم من الموجود أمر واحد في الكل.

الحجة السابعة: لو كان لفظ الموجود لا يفيد فائدة واحدة، بل يفيد فوائد مختلفة. لكنا إذا قلنا: السواد موجود، وجب أن يبقى الشك في أنه موجود بأي المعاني؟ ولما لم يقع هذا الشك، علمنا: أن المفهوم من كونه موجودًا، أمرًا واحد.

فإن قالوا: إنما لم يقع الشك فيه، لأن المراد من كونه موجودًا نفس كونه سوادًا. فنقول: هذا باطل. إذ لو كان المشار إليه بقولنا السواد، وبقولنا الموجود، أمرًا واحدًا، لكان لا يبقى فرق بين قولنا السواد موجود- الذي هو تصديق- وبين قولنا السواد- الذي هو تصور- وحينئذ يلزم أن لا يبقى فرق بين التصديق وبين التصور. وهذا فاسد.

أما المطلوب الثاني: وهو في بيان أن الواجب لذاته أولى بالوجودية من الممكن لذاته، والجوهر أولى بالموجودية من العرض. فالمراد من الأولى: كثرة اللوازم والآثار. وإذا عرفت أن المراد من الأولى ذلك، عرفت بالضرورة: أن الواجب لذاته أولى بالموجودية من الممكن، والجوهر أولى من العرض.

المسألة الثانية: في تحقيق الكلام في قولنا: الجوهر موجود لا في موضوع

قال الشيخ: «قولنا موجود لا في موضوع يفهم منه معنيان:

أحدها: أن يكون وجود حاصل. وذلك الموجود لا في موضوع.

والآخر: أن يكون معناه: الشيء الذي وجوده ليس في موضوع.

والفرق بين المعنيين: أنك تدري أن الإنسان هو الذي وجوده أن يكون لا في موضوع، ولست تدري أنه لا محالة موجود لا في موضوع. فإنك قد تحكم بهذا الحكم على الشيء الذي يجوز أن يكون معدومًا. وكون الشيء موجود، إلا موضوع بالمعنى الأول، أمر لازم لوجود الشيء، لا يدخل في ماهية الشيء. وهما مما قد يبحث عنه، فإنه ليس هناك معنى إلا الوجود الذي ليس هو بنفسه ماهية لشيء من الموجودات التي عندنا.

وقد زيد عليه: أنه ليس في موضوع، فإذن هذا المعنى لا يكون جنسًا. وذلك لأنه إذا كان شيء ماهيته أنه موجود، ثم ذلك الموجود ليس في موضوع، فلا يتناول سائر الأشياء التي ليس وجودها في ماهيتها، فلا تكون جنسًا له ولغيره. أما المعنى الثاني: وهو الذي معناه شيء. إنما له إذا وجد على هذا النحو من الوجود، فهو مقولة للجوهر، فلا يمكنك إذا فهمت حقيقة الجوهر، أنه لا يحمل عليه المعنى الأول، ويمكنك أن تحمل المعنى الآخر عليه».

التفسير: أنه في الفصل الأول من الإلهيات في هذا الكتاب. ذكر: أن الجوهر هو الموجود لا في موضوع، وأن العرض هو الموجود في موضوع. ولو أنه ذكر هذا الكلام هناك، لكان أليق وأولى.

ثم نقول: أنا إذا قلنا: الجوهر موجود لا في موضوع. فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون موجودًا في الحال، بشرط أن لا يكون في موضوع.

والثاني: أن تكون ماهيته متى كانت موجودة، كانت لا في موضوع.

والفرق بين المفهومين ظاهر. فإنك إذا قلت: المغناطيس هو الذي يكون جاذبا للحديد. فإن أردت به: أنه الذي يكون موصوفًا بالفعل بهذا الجذب، فهذا باطل لأن المغناطيس إذا لم يجد حديدا، فإنه لا يكون جاذبا للحديد. وأما ان أردت به: أنه الذي يجذب الحديد لو وجده، فهذا صادق، سواء كان جاذبا للحديد بالفعل، أو لم يكن كذلك.

إذا عرفت هذا فنقول: ليس المراد من كون الجوهر جوهرا: هو المعنى الأول.

والدليل عليه: أنا نقطع بأن الإنسان جوهر، مع أنا قد نشك في أنه هل هو موجود في الحال أم غير موجود؟

فثبت: أن كونه جوهرًا يكون حاصلا، حال ما يكون وجوده مشكوكًا فيه. وذلك يدل على أنه ليس جوهرًا لأجل أنه موجود بالفعل.

ولقائل أن يقول: السؤال على هذا الكلام من وجوه:

السؤال الأول: أتدعي أن الشاك في وجود الإنسان عالم بأنه جوهر قبل دخوله في الوجود، أو تدعى أن الشاك في وجود الإنسان عالم بأنه عند دخوله في الوجود يكون جوهرًا؟ فإن كان المراد هو الأول فهو باطل. لأنه لو كان جوهرًا قبل دخوله في الوجود، لزم كون المعدوم جوهرًا. وهذا هو القول بأن المعدوم شيء.

و«الشيخ» لما ذكر هذا المذهب في أول إلهيات «الشفاء» استبعده جدًا، وحكم على أصحاب هذا المذهب بالجهل وقلة العقل. فكيف يلتزمه في هذا المقام؟

وأما إن كان المراد هو الثاني. فذلك لا يدل على أن الوجود غير معتبر في الجوهرية، لأنه يرجع حاصله إلى أن الذي أشك في وجوده في الحال، أعلم أنه إذا وجد، فإنه حال وجوده يكون جوهرًا. وهذا القدر لا يقدح في قول من يقول: ان كونه موجودًا هو كونه جوهرًا؛ لأن كونه موجودًا وكونه جوهرًا أمران منتظران في الزمان الثاني، وعند حصول أحدهما يكون الآخر أيضًا حاصلا. وذلك لا يقتضي كون أحدهما خارجًا عن ماهية الآخر أو داخلا فيها.

والسؤال الثاني: إن الوجه الذي ذكرتم إن دل على أن الموجود لا في موضوع بالتفسير الأول، لا يمكن أن يكون جنسًا لما تحته.

فهنا أيضًا دلائل تدل على أن الموجود لا في موضوع بالتفسير الثاني لا يمكن أن تكون أيضًا جنسًا لما تحته.

فالحجة الأولى: أن الجوهر بهذا المعنى لو كان جنسًا لما تحته، لكان امتياز كل واحد من أنواعه عن الآخر بفضل ذلك الفصل، يمتنع أن يكون عرضيا، لامتناع كون العرض مقومًا للجوهر، فوجب أن يكون جوهرًا. وحينئذ يكون الجنس جزءًا من ماهية الفصل، وحينئذ يكون الفصل مشاركًا للنوع في طبيعة الجنس، فوجب أن يكون امتياز الفصل عن النوع بفصل آخر. ويلزم التسلسل. وهو محال.

الحجة الثانية: أن قولنا: ماهية إذا وجدت كانت لا في موضوع. يفيد أمور ثلاثة:

أحدها: سلب الكون في موضوع.

وثانيها: كون تلك الماهية مقتضية لذلك السلب.

وثالثها: تلك الماهية التي عرض لها ذلك الاقتضاء.

ولا يجوز أن تكون الطبيعة الجنسية هي ذلك السلب، لأن الجنس جزء من ماهية النوع، والسلب المحض لا يكون جزء من ماهية النوع، ولا تكون الطبيعة الجنسية هي ذلك الاقتضاء، لأنا قد دللنا على أن اقتضاء العلة لمعلولها، لا يجوز أن لا أن يكون أمرًا ثبوتيًا.

وإذا لم يكن ثبوتيًا امتنع كونه داخلا في ماهية ذلك النوع، فيمتنع كونه جنسًا لذلك النوع. وأيضا: فبتقدير أن يكون هذا الاقتضاء أمرًا ثابتًا إلا أنه نسبة بين ذات المؤثر والأثر، فتكون خارجة عن الماهية. فلا تكون جنسًا.

ولما بطل هذان القسمان، ثبت: أن الذي يحتمل جعله جنسًا لما تحته هو تلك الماهية التي عرض لها هذا الاقتضاء. إلا أن هذا أيضًا باطل، لأن أول مراتب الجنس أن يكون مقومًا مشتركًا فيه بين الأنواع. وهذا المعنى غير معلوم لأن الأشياء المختلفة في تمام الماهية، لا يمتنع اشتراكها في اللوازم، فلا يبعد أن يقال: الجوهر المجرد له ماهية، والجسم له ماهية أخرى. وهاتان الماهيتان متشاركتان فى سلب الكون في الموضوع بشرط الوجود، مع أنه لا يكون بينهما مشاركة في شيء من الذاتيات أصلا.

وإذا كان الأمر كذلك، ثبت: أن الموجود لا في موضوع- بهذا التفسير- لا يجوز جعله مقولا على ما تحته، قول الجنس على الأنواع.

الحجة الثالثة: أنا قد ذكرنا في سائر كتبنا: دلائل قاطعة على أن حقيقة الله- تعالى- عين وجوده. وإذا كان الأمر كذلك فقولنا: ماهية متى كانت في الأعيان، كانت لا في موضوع: يصدق على الله تعالى.

فلو كان هذا المعنى جنسًا، للزم كونه تعالى مركبًا من الجنس والفصل. وذلك محال.

الحجة الرابعة: لو كان الجوهر جنسًا، لكان العقل مركبًا من الجنس والفصل، فيكون الصادر الأول عن الله- تعالى- أكبر من واحد. وذلك عندهم محال.

الحجة الخامسة: كل ما صدق عليه أنه جوهر. فإما أن يكون بسيطًا في ماهيته، أو يكون مركبًا في ماهيته. فإن كان بسيطًا في ماهيته، فذلك البسيط يصدق عليه أنه جوهر، ويمتنع عليه أنه داخل تحت شيء من الأجناس، لأن الداخل تحت الجنس يكون مركبًا، والبسيط لا يكون مركبًا. وهذا ينتج: أن الجوهر ليس بجنس. وأما إن كان مركبًا وجب أن يكون له بسائط وكل واحد من تلك البسائط يكون جوهرًا لامتناع أن يكون العرض جزءًا مقومًا لماهية الجوهر، وحينئذ يعود الكلام الأول في كل واحد من تلك البسائط.

فثبت بهذا البراهين الخمسة: أن الجوهر بالتفسير الثاني الذي ذكروه يمتنع أن يكون جنسًا لما تحته.

وأما ألفاظ الكتاب ففيها طول وتكرير، والمعنى ظاهر.

المسألة الثالثة:

في تحقيق الكلام في قولنا العرض هو الموجود في موضوع

قال الشيخ: «وأما الموجود الذي يكون لا شيئًا في موضوع، فيفهم منه أيضًا معنيان، وواضح من أحد المعنيين: أنه ليس جنسًا، وإنما يشكل في المعنى الثاني الذي بإزاء المفهوم للمعنى الآخر من الموجود لا في موضوع. فنقول: إن هذا المعنى ليس جنسًا للأعراض، لأنه ليس داخلا في ماهيتها، وإلا لكان تصورك البياض بياضًا، يكون مشتملا على تصورك أنه في موضوع، وكذلك في الكم».

التفسير: قولنا: العرض هو الموجود في موضوع، يحتمل وجهين:

الأول: انه الذي يكون موجودًا، مع أنه في موضوع.

والثاني: أنه ماهية إذا وجدت في الأعيان، كانت في موضوع.

فأما أن المفهوم الأول لا يصلح للجنسية، فقد تقدم القول فيه في تفسير قولنا: الجوهر هو الموجود لا في موضوع. وأما المفهوم الثاني فزعم «الشيخ» أنه أيضًا لا يكون جنسًا لما تحته. واستدل عليه بأن قال: لو كان هذا المعنى جنسًا لما تحته من الكم والكيف، لكان ثبوته لما تحته بديهيًا غنيًا عن الدليل. لما ثبت أن جزء الماهية يجب أن يكون معلوم الثبوت لتلك الماهية علمًا بديهيًا. لكنه ليس الأمر كذلك. فانا بعد أن نعقل ماهية الكم والكيف، نبقى شاكين في أنه هل هو جوهر أو عرض؟ وذلك يدل على أن العرض لا يجوز أن يكون جنسًا لما تحته.

ولقائل أن يقول: هذه الحجة حسنة جيدة، إلا أنها تدل على أن الجوهر لا يمكن أن يكون جنسًا لما تحته من وجهين:

أحدهما: انا قد نتصور معنى حالا في جوهر الأرض، يقتضي حصول البرد واليبس والكثافة والحصول في مركز العالم، مع أنا بعد ذلك نبقى شاكين في أن ذلك المعنى هل هو مقوم لمحله أو لا متقومًا بمحله؟

وهذا المعنى صورة. والصورة عندكم جوهر، فقد عقلنا حقيقة الصورة، حال ما نكون شاكين في أنها جوهر أم لا؟ فإن دل كلامكم هناك على أن العرض ليس بجنس، وجب أن يدل هنا أيضًا على أن الجوهر ليس بجنس.

ولمجيب أن يجيب فيقول: أنا لا نعقل من الصورة ماهيتها المخصوصة، بل لا نعقل منها الا أنها أمر ما، مجهول من شأنه إيجاب هذه الآثار. والماهية إذا كانت معلومة على هذا الوجه، لم يلزم من العلم بها المعلم بجنسها وفصلها. أما نحن فنعقل الألوان والمقادير بحقائقها المخصوصة، فلو كانت العرضية مقومة لها، لزم ما ذكرناه. فظهر الفرق.

وثانيهما: أن الكون في الموضوع مفهوم ثبوتي. وقولنا: ليس في موضوع، إشارة إلى سلبه. فإن كان اقتضاء الكون في موضوع ليس بجنس، فأن يكون اقتضاء سلب هذا المعنى، لم يكن جنسًا، كان أولى.

واعلم: أن هنا وجوها أخرى. تدل على ان الغرض ليس جنسًا لما تحته:

الحجة الأولى: إذا قلنا: العرض ماهية متى وجدت في الأعيان كانت في الموضوع. فهذا أمور ثلاثة: الحصول في الموضوع، واقتضاء هذا المعنى، والماهية التي هي المقتضية لهذا المعنى. وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصلح للجنسية- على ما قررناه في الجوهر.

الحجة الثانية: العرض إما أن تكون ماهيته بسيطة أو مركبة. فإن كانت بسيطة فذلك البسيط يصدق عليه أنه عرض، ولا يصدق عليه الجنس البتة. فالعرض ليس بجنس. وأما إن كان مركبًا، فأجزاء قوامه يجب أن تكون أعراضا، ضرورة أن الجوهر يمتنع أن يكون جزءًا من ماهية العرض، فيكون كل واحد من تلك الأجزاء البسيطة عرضًا. وحينئذ يعود الكلام المذكور.

فإن قالوا: لم لا يجوز أن تكون أجزاء العرض جوهرا؟ قلنا: لأنها إن كانت بأسرها جوهرًا، كان المجموع الحاصل منها جوهرًا، فيلزم أن يكون العرض جوهرًا. هذا خلف. وإن كان بعضها جوهرًا وبعضها عرضًا. فذلك الواحد البسيط عرض. وهو غير داخل في الجنس. ويعود الكلام المذكور.

الحجة الثالثة: الأعراض الإضافية أحوج إلى الكون في الموضوع من الأعراض القوية الوجود. مثل الكميات والكيفيات، وإذا كانت أولى بالعرضية، فيكون العرض مقولا على ما تحته بالتشكيك، فلا يكون.

المسألة الرابعة: في بيان أن الوجود ليس جنسًا لما تحته

قال الشيخ: «ولأن الموجود لما كان في موضوع إما أن يكون مع وجود موضوعه بالطبع، أو بعد وجوده. وما ليس في موضوع لا يلزم أن يكون مع وجود الشيء الذي في الموضوع ولا بعده. فالموجود هذا قبل ذلك بالذات والحد. وهذه القبلية ليس من حيث الوجود وهو المعنى المشار إليه بأن هنا شركة، لا كتقدم الاثنين على الثلاثة. فإن ذلك ليس من حيث العددية بل من حيث الوجود، فيكون متقدمًا على المعنى المفهوم من الوجود ولا يكون متقدمًا في المعنى المفهوم من العدد، فلا يكون الوجود بينهما بالسوية. ويكون العدد بينهما بالسوية».

التفسير: لما بين في الفصل السابق: أن العرض ليس جنسًا لما تحته، واستدل عليه: بأن الموجود واقع على الجوهر والعرض بالتشكيك الحاصل بسبب التقدم والتأخر، وكل ما كان واقعًا على هذا الوجه، لم يكن جنسًا.

أما بيان الصغرى: فلأن الموجود للشيء الذي يكون في موضوع. إما أن يكون مع وجود موضوعه بالطبع أو بعده. أما وجود ما ليس في موضوع، فإنه لا يكون مع وجود الشيء الذي في الموضوع ولا بعده. وهذا يدل على أن الوجود لما ليس في موضوع، متقدم على الوجود لما هو في موضوع.

فثبت: أن الوجود مقول على الجوهر والعرض، بالتشكيك الحاصل بسبب التقدم والتأخر.

وأما بيان الكبرى- وهو أن كل ما كان كذلك فإنه لا يكون جنسا- وذلك لأن الجنس جزء الماهية، وحصول التفاوت في جزء الماهية محال.

فإن قال قائل: أليس أن العدد الناقص جزء من ماهية العدد الزائد، والجزء متقدم على الكل، فيلزم أن يكون العدد الناقص متقدمًا بالمرتبة على العدد الزائد، فيكون قول العدد عليهما بالتشكيك، فوجب أن لا يكون العدد مقولا على ما تحته قول الجنس؟ قلنا: العدد الناقص متقدم على الزائد في كونه موجودًا، لا في كونه عددا. ومفهوم العدد مقول على ما تحته بالسوية، والتشكيك إنما وقع في الوجود، وهو خارج عن الماهية.

وهنا دلائل أخرى تدل على أن الموجود ليس جنسًا لما تحته:

فالحجة الأولى: لو كان الموجود جنسًا لما تحته لكان واجب الوجود لذاته داخلا تحت الجنس. وكل ما كان داخلا تحت الجنس كانت حقيقته مركبة. فلو كان الموجود جنسًا، لكان واجب الوجود لذاته داخلا تحت الجنس كانت حقيقة مركبة، فلو كان الموجود جنسًا، لكانت حقيقة واجب الموجود لذاته مركبة. وذلك محال.

الحجة الثانية: لو كان الموجود جنسًا لما تحته، لكان امتياز كل واحد من تلك الأنواع عن غيره بفصل. وذلك الفصل يكون موجودًا؛ لأن الفصل جزء من ماهية النوع، والمعدوم لا يكون جزءًا من ماهية النوع. فالفصل لا يكون معدومًا، فيكون موجودًا، فيكون الجنس جزءًا من ماهية الفصل، فيفتقر امتياز ذلك الفصل عن النوع، إلى فصل آخر، ويلزم التسلسل. وهو محال.

الحجة الثالثة: المفهوم من الوجودية إن كان مفتقرًا إلى الموضوع فإنه يكون عرضًا، وإن كان جنسًا لما تحته، يلزم كون العرض مقومًا للجوهر. وهو محال. وإن كان غنيًا عن الموضوع، ثم كان جنسًا، لزم كون الجوهر جزءًا من ماهية العرض. وذلك محال؛ لأن المجموع الحاصل من الجوهر والعرض، لا يحصل في الموضوع، بل الحاصل في الموضوع: هو أحد جزأيه. فأما الجزء الثاني وهو الجوهر فإنه لا يكون موجودًا في الموضوع. فيكون العرض هو ذلك الجزء فقط وأما هذا الجزء فإنه خارج عن ماهية الجزء الآخر.

الحجة الرابعة: لو كان الموجود جنسًا لما تحته، لوجب أن لا تعقل الماهية مع الشك في وجودها. وحيث لم يكن الأمر كذلك، لم يجب أن يكون جنسًا لما تحته.

الحجة الخامسة: لو كان الموجود جنسًا لما تحته، لكان جنسًا للممكن. ولو كان جنسًا للممكن، لكان واجب الثبوت له ممتنع الزوال عنه. وكل ما كان كذلك، كان واجبًا لذاته، فيلزم أن يكون الممكن لذاته واجبًا لذاته.

واعلم: أنه لو كان الموجود جنسًا لما تحته، لكان جنسًا للواجب لذاته ولزم أن يكون الواجب لذاته مركبًا. وكل مركب ممكن لذاته. فلو كان الموجود جنسًا لما تحته، لكان الواجب لذاته: ممكنًا لذاته. هذا خلف.

وأيضا: فلما كان جنسًا للممكن لذاته، وكل ما كان جنسًا لشيء، كان واجب الثبوت له. فيلزم أن يقال: كل ممكن فإن الوجوب واجب الثبوت له، وكل ما كان الوجود واجب الثبوت له، كان واجبًا لذاته، فيلزم أن يكون الممكن لذاته واجبًا لذاته. وهذه دلائل لطيفة حسنه جدًا.

المسألة الخامسة: في تقسيم الأعراض

قال الشيخ: «الموجودات التي في موضوع. منها ما لها قرار في الموضوع، ومنها ما وجودها لا على سبيل الاستقرار.

ومن وجه آخر: بعض الموجودات في موضوع للموضوع في نفسه فقط، وبعضها للموضوع بمعنى وجود غيره فقط، وبعضها للموضوع في نفسه بالنسبة إلى غيره، لا أنه نفس وجود غيره بآرائه. وأولاها بالوجود المتقرر فيه، وأقلها استحقاقًا للوجود الذي لأجل وجود غيره والثالث متوسط.

مثال الأول: البياض، مثال الثاني: الإخوة، مثال الثالث: الأين. وأيضا: أضعف المتقرر في نفسه: ما هو سبب إضافة في نفسه. كالوضع. وأضعف ما هو بسبب قياس غيره: ما هو إلى غيره في حكمه. مثل: قولك الأصغر والأكبر، وأضعف الثالث: ما كان إلى غير قار، كمتى» .

التفسير: أما الأجناس الغالبة للأعراض فهي التسعة المذكورة في فصل «قاطيغورياس» وقد شرحناه على الاستقصاء فلا فائدة في الإعادة. وأما هنا فقد ذكر «الشيخ» نوعين آخرين من التقسيم، ما ذكرهما في شيء من كتبه المطولة والمختصرة. فكان ذلك من خواص هذا الكتاب.

التقسيم الأول: أن يقال: العرض إما أن يكون. قار الذات وإما أن لا يكون. أما الذي يكون قار الذات، فجميع أقسام الكمية، الا الزمان عند من يقول: الزمان مقدار الحركة، وجميع أقسام الكيفية، الا الصوت، وجميع الإضافات إلى الأمور الباقية. وأما العرض الذي لا يكون قار الذات. فالزمان عند من يقول: إنه مقدار الحركة والصوت والحركة ومقولة أن ينفعل في الأمور الجسمانية. مثل تقطيع الأجسام وتقطعها.

وهنا إشكال، وهو أن العرض الذي لا يكون قار الذات لا بد وأن يكون عبارة عن أمور متتالية متعاقبة، بحيث يكون كل واحد منها لا يوجد الا في آن واحد- على ما بيناه في فصل الحركة-.

وإذا ثبت هذا، فنقول: ذلك الذي وجد في ذلك الآن الواحد، إما أن يكون ممكن الوجود في الآن الثاني أو لا يكون كذلك. فإن كان الأول كان ممكن البقاء والاستمرار، فيلزم أن يكون كل عرض ممكن البقاء والاستمرار، وإن كان الثاني لزم أن يقال: ان الشيء انتقل من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي. وهذا محال.

التقسيم الثاني للأعراض: هو أن العرض إما أن يكون صفة حقيقية عارية عن الإضافات، وإما أن يكون مجرد الإضافة، وإما أن يكون صفة حقيقية، تتبعها اضافة. مثال الأول: السواد والبياض. مثال الثاني: الأبوة والبنوة. مثال الثالث: الأين. وهو معنى يقتضي نسبة الشيء إلى مكانه.

وهنا أبحاث:

البحث الأول: أن الشيء إذا حصل في مكانه، فإن حصوله في مكانه نسبة بينه وبين ذلك المكان. وهذه النسبة لا بد من الاعتراف بها، ثم اختلفوا بعد ذلك فقال قوم: انه حصل في ذلك الجسم معنى حقيقي يوجب تلك الحالة الاضافية، ومنهم من أنكر وجود هذا الشيء. إذا عرفت هذا فالأين إنما يمكن جعله من القسم الثالث إذا قلنا بالقول الأول، أما إذا قلنا بالقول الثاني، فإنه لا يكون الأين من باب النسبة المجردة.

البحث الثاني: أن مراد «الشيخ» من قوله بعض الموجودات في موضوع: أي بعض الأعراض. فالمراد من قوله للموضوع في نفسه: أى هذا العرض يكون حاصلا للموضوع في نفسه ولا تعلق له بشيء سوى ذلك الموضوع. وهذا هو الصفة الحقيقية فإنها تكون حاصلة في الموضوع، ولا تعلق لها بشيء آخر. أما الصفة الإضافية فإنها تكون حاصلة في الموضوع، ويكون لها تعلق بشيء آخر خارج عن الموضوع. فإن الإضافات لا يمكن تحقيقها إلا من المضافين. وأما قوله: وبعضها للموضوع بمعنى وجود غيره فقط، فالمراد منه: ما سميناه بالإضافات الحاصلة والنسب للصرفة، فإنها لا حقيقة لها سوى كون كل واحد من القسمين المخصوصين بأن الآخر في مقابلته. وأما قوله: وبعضها للموضوع في نفسه بالنسبة إلى غيره، لا لأنه نفس وجود غيره بازائه. فهذا هو الذي سميناه بالصفة الحقيقية أتى تتبعها صفة اضافية. أما أنها للموضوع في نفسه فهو إشارة إلى ما هناك من الصفة الحقيقية، وأما كونها بالنسبة إلى غيره فهو إشارة إلى الصفة التابعة لحصول تلك الصفة الحقيقية.

البحث الثالث: لا شك أن أقوى ما في الوجود هو الصفة الحقيقية. وأضعفها في الوجود الإضافية المحضة. والثالث هو الصفة الحقيقية التي يتبعها صفة اضافية، وهو متوسط بين القوة والضعف. والأمر فيه ظاهر.

البحث الرابع: أضعف الأعراض الحقيقية ما يكون معلولا لأحوال نسبية اضافية وهو الوضع فإن الوضع عبارة عن هيئة حاصلة للجسم بسبب ما بين الأجزاء، وذلك الجسم من النسب، وبسبب ما بين تلك الأجزاء وبين الامور الخارجة عنها من النسب فتلك الهيئة عرض حقيقي، ليس من باب النسب والاضافات، ولكنها في وجودها معلولة للنسب المخصوصة المذكورة، فلا جرم كان أضعف الأعراض الحقيقية هو الوضع.

ثم نقول: وأضعف الأعراض الإضافية هو الإضافات العارضة للإضافات. مثل الأصغر والأكبر، فإنهما إضافتان عارضتان للصغير والكبير. وهما أيضًا إضافتان. ثم نقول: وأضعف أنواع القسم الثالث- أعنى العرض الذي يكون صفة حقيقية تتبعها صفة اضافية ما كانت إضافة شيء غير قار، فإن الأين عبارة عن صفة حقيقة تقتضى نسبة إلى المكان. والمتى عبارة عن صفة حقيقية تقتضى نسبة إلى الزمان، لكن المكان عرض قار، والزمان غير. فلا جرم كان الأين أقوى، والمتى أضعف. والله أعلم.

opeikandl.com